

الإطار النظري للفساد (بحث في المفهوم والأسباب وطرق المعالجة)

The theoretical framework for corruption
(research into concept, causes and methods of treatment)

علي بقشيش
جامعة الأغواط

ali.bakchiche2016@gmail.com

بن نعيجة احمد*
مخبر الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الأغواط

benaidjaa@gmail.com



- تاريخ النشر: 2025/01/05

- تاريخ القبول: 2024/12/30

- تاريخ الإرسال: 2024/05/19

ملخص:

يعتبر الفساد من أهم وأخطر الظواهر العالمية التي تهدد الدولة وضمان أمنها الاجتماعي بجميع أبعاده، هذه الظاهرة جذبت انتباه السلطات الرسمية في البلاد والعديد من المنظمات الدولية، وكذلك الباحثين في مختلف المجالات مثل الاقتصاد والقانون والعلوم السياسية وعلم الاجتماع، لذلك أصبح القضاء على هذه الآفة ومحاصرتها من أهم أولويات المؤسسات والهيئات والأفراد في الوقت الحالي، فمكافحة الفساد تدعو إلى تحديد معنى هذا المفهوم، مع توضيح أسباب شعبيته في المجتمع وتوضيح أبرز أشكاله وأشكاله، التأثير السياسي والاقتصادي والاجتماعي الناجم عن هذه الظاهرة، وطرق مكافحتها، والتقليل من تأثيرها السلبي.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الفساد الإداري، الفساد السياسي، مظاهر الفساد، أثار الفساد، مكافحة الفساد.

Summary:

Corruption is considered one of the most important and dangerous global phenomena that threatens the state and the guarantee of its social security in all its dimensions. This phenomenon has attracted the attention of the official authorities in the country and many international organizations, as well as researchers in various fields such as economics, law, political science, and sociology. Therefore, eliminating and besieging this scourge has become a must. The most important priorities of institutions, bodies and individuals at the present time. Combating corruption calls for defining the meaning of this concept, clarifying the reasons for its popularity in society and clarifying its most prominent forms and forms. The political, economic and social impact resulting from this phenomenon, and ways to combat it and reduce its negative impact.

Keywords: corruption, administrative corruption, political corruption, manifestations of corruption, effects of corruption, anti-corruption.

* - المؤلف المرسل:

مقدمة:

الفساد ظاهرة عالمية واسعة الانتشار تشتكي منها جميع الدول، لما له من خطر على الأمن الاجتماعي والنمو الاقتصادي والأداء الإداري، ومن هنا حازت هذه الظاهرة على اهتمام كل المجتمعات والدول، حيث اهتم الباحثون بمشكلة الفساد بمختلف أشكاله في السنوات الأخيرة، نظرا لانتشاره الواسع فهو يحتل مكانة خاصة من بين الموضوعات التي أثرت في عصرنا، لما له من أثار وانعكاسات كبيرة محلياً وعالمياً، بالإضافة إلى الاهتمام المتزايد للحكومة بمشكلة الفساد وما تفرزه من الانعكاسات السلبية والأضرار الجسيمة في مختلف مجالات الحياة البشرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية وسنحاول في هذه الورقة البحثية طرح الإشكالية التالية :

إشكالية الدراسة : سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة عن الإشكالية التالية:

ما هو مفهوم الفساد وإلى أي مدى يؤثر على أداء الحكومة وتماسك المجتمع؟ وإلى أي مدى ساهم

الباحثون في معالجة هذه الظاهرة؟

الإشكالية الفرعية: وقد جزئنا الإشكالية الرئيسية إلى التساؤلات الفرعية التالية:

✓ ما هو تعريف الفساد وأسبابه ؟

✓ ما هي الآثار والعواقب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية للفساد ؟

✓ ما هي الحلول الفعالة لمعالجة هذه الظاهرة وكيف يتم التعامل معها ؟

الفرضية العامة للدراسة: لمحاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة نطرح الفرضية التالية:

✓ الفساد ظاهرة معقدة للغاية ومتعددة الأوجه، أسباب حدوثه وظروفه متداخلة، ولمواجهته يتطلب وضع

إستراتيجية شاملة ومتكاملة (سياسية، إدارية، اجتماعية، وقائية، اقتصادية).

محاور الدراسة: يتمحور موضوعنا ضمن الإطار المفاهيمي لظاهرة الفساد ومن أجل ذلك تم تقسيم الدراسة إلى

محورين، حيث خصصنا المحور الأول لمفهوم الفساد، من خلال التطرق إلى تعريفه، وأهم النظريات المفسرة للظاهرة

الفساد وتبيان أنواعه وأسبابه أما في المحور الثاني فسنتناول فيه آثار الفساد وسبل مكافحته.

المنهج المستخدم في الدراسة: ولمعالجة هذه الإشكالية، اعتمدنا على منهج تحليلي وصفي لوصف ظاهرة الفساد

وتحليلها بدقة وتفصيل، كتيبان مدى تأثيرها على الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، باستعراض

بعض ما كُتب عن الفساد، سواء كان من مفكرين وكتاب، أو من منظمات دولية مهتمة بهذا الموضوع.

المحور الأول: مفهوم الفساد.

إن الحديث عن الفساد لا يخص مجتمعا بعينه أو دولة بذاتها، وإنما هو ظاهرة عالمية تشكو منها كل الدول، لما له من خطر على الأمن الاجتماعي والنمو الاقتصادي والأداء الإداري، ومن هنا حازت هذه الظاهرة على اهتمام الباحثين والمجتمعات والدول وتعاليت النداءات إلى إدانتها والحد من انتشارها ووضع الصيغ الملائمة لذلك.

الحديث عن الفساد لا يتعلق بمجتمع معين أو دولة معينة، ولكنه ظاهرة عالمية تشتكي منها جميع الدول بسبب أخطارها على الأمن الاجتماعي والنمو الاقتصادي والأداء الإداري، لذلك فإن هذه الظاهرة جذبت انتباه الباحثين والمجتمعات والدول، حيث تعالت النداءات إلى تجريمها وضرورة الحد من انتشارها والدعوة إلى تطوير الصيغ المناسبة لذلك.

أولا : تعريف الفساد الإداري.

تعد ظاهرة الفساد ظاهرة عالمية شديدة الانتشار، وتتميز بجذور عميقة وأبعاد واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، تختلف درجة انتشارها من مجتمع إلى آخر، وقد أثارت اهتمام الباحثين في مختلف المجالات مثل الاقتصاد والقانون وعلم السياسة والاجتماع، وقد تم تعريف الفساد بشكل مختلف من قبل منظمات عالمية، وأصبحت ظاهرة لا يمكن تجاهلها في أي مجتمع أو نظام سياسي.

من بين التعاريف المهمة للفساد الإداري، يعرف البنك الدولي الوجه الخاص بالفساد على أنه إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، يحدث الفساد عندما يتلقى الموظف رشاً أو يطلبها، أو يستخدم وكلاء أو وسطاء لصالح شركات أو أعمال خاصة بهدف تحقيق مكاسب غير مشروعة وخارجة عن نطاق القوانين، ويمكن أن يحدث الفساد أيضاً عن طريق تعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة دون اللجوء إلى الرشوة.⁽¹⁾

وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، يُعرف الفساد بأنه سوء استخدام السلطة أو المنصب العام لتحقيق مصلحة شخصية، سواء من خلال الرشوة، الابتزاز، استغلال النفوذ، المحسوبية، الغش، تقديم الرشوى لتسريع الخدمات، أو بالاختلاس.⁽²⁾

تعريف "صامويل هانتجتون": "الفساد يعني تحريف سلوك الموظف العام عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف ومصالح شخصية".⁽³⁾

¹ محمد عبد الفضيل، "مفهوم الفساد ومعايره"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 309، نوفمبر 2004، ص 35.

² برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم - مكتب السياسات الإنمائية، 1998.

³ خالد بن عبد الرحمن آل الشيخ، "الفساد الإداري، أنماطه وأشكاله وسبل مكافحته: نحو بناء نموذج تنظيمي". المملكة العربية السعودية: أطروحة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا - قسم العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007، ص 21.

إحدى تعريفات الفساد المفصلة هي استغلال المنصب العام لتحقيق مكاسب شخصية، ويشمل ذلك الرشوة والابتزاز وغيرها من الأعمال المحظورة التي يمكن للمسؤول العام القيام بها بمفرده، مثل الاحتيال والاختلاس. يمكن أن يحدث الفساد والتسبب بدون قصد معين، نتيجة لعدم الوعي أو الإدراك بالأمر⁽¹⁾.

تعريف الفساد في القانون الجزائري يأتي وفقاً للقانون 06-01 الصادر في 20 فيفري 2006، والمستوحى من الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد والمسمى "قانون الوقاية من الفساد ومكافحته"² حيث اكتفت المادة 02 من هذا القانون في تعريفها للفساد بنصها في الفقرة "أ" على أنه: "كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من القانون". وبالرجوع إلى الباب الرابع من القانون، نجد أن المشرع الجزائري قد جرم مجموعة من الأفعال تصل إلى 20 جريمة.⁽³⁾

ثانياً / النظريات المفسرة للفساد.

1- النظرية القيمية: النظرية القيمية تعتمد على النظام في تحديد الفساد الإداري، حيث يُعرف الفساد الإداري على أنه القصور القيمي الذي يجعل الأفراد غير قادرين على تقديم الالتزامات الذاتية المجردة التي تخدم المصلحة العامة، وكذلك عرف على أنه "فقدان السلطة القيمية وضعف فاعلية الأجهزة الحكومية"، وجاءت التعاريف السابقة مؤكدة قوة العلاقة بين النظام القيمي والانحرافات التي تحصل في إجراءات العمل وإهمال المصلحة العامة بهدف تحقيق مصالح شخصية قد تكون فردية أو جماعية، على الرغم مما توضحه التعاريف السابقة والمستندة إلى المنهج القيمي إلا أن هناك عدة انتقادات لهذا المنهج، من أهمها:

بالنظر إلى أن مفهوم القيم غير محدد، وأيضاً نسبي وغير ثابت، وصعب قياسه والتحقق منه، يظهر بوضوح أن الفساد الإداري ليس بالضرورة انحرافاً عن القيم السائدة في المجتمع، بل قد يكون نتيجة الالتزام بهذه القيم المختلفة عن السلوك الصحيح، وبالتالي يكمن الانتقاد الأساسي لهذه النظرية في مسألة قياس النظام القيمي السائد وتحديد سماته ومعالمه، بالإضافة إلى وجود اختلافات في القيم والثقافات بين المجتمعات الإنسانية.⁽⁴⁾

لم يتم تحديد مستوى النظام القيمي الذي يمكن أن يحدث انحراف عنه، هل هو نظام عالمي معترف به ومقرر على نطاق واسع، أم أي نظام قيمي يتم تطبيقه في أي مجتمع، إذا كان النظام عالمياً، فإن تحديد أسسه ومعالمه بدقة

¹ Cheryl w-gray and Daniel Kaufmann, corruption & development, finance & development, march 1998, p3.

² عبد الحليم بن مشري، "الفساد المالي مدخل مفاهيمي"، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركات التشريع"، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 05 جامعة محمد . خيضر، بسكرة، ص 16.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القانون رقم 06-01، المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ص 3.

⁴ علي بقتيش، إشكالية تأثير الفساد الإداري على برامج التنمية وتطبيق آليات الحكم في البلدان النامية مع الإشارة لحالة الجزائر. الجزائر: أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيم الإداري والسياسي، 2012/2011، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، ص 29، 30.

يصبح صعباً، أما إذا كان المقصود أي نظام قيمى ملتزم به من قبل المجتمع، فإن مفاهيم النسبية المتغيرة تبرز بسبب وجود اختلافات بين الأنظمة القيمية الملتزمة من قبل الأجهزة الإدارية في دول العالم.

ومن أهم الانتقادات التي توجه لهذه النظرية هو عدم استقرار مفهوم القيم ونسبته، وصعوبة التحقق منه. ووفقاً لهذه النظرية، يمكن أن يؤدي الانحراف القيمى إلى سلوكيات منحرفة داخل الجهاز الإدارى، مما يؤدي إلى ظهور ظاهرة الفساد الإدارى⁽¹⁾.

2- النظرية الوظيفية: تعتمد هذه النظرية على نهج بنيوي وظيفي يعتبر الفساد ظاهرة طبيعية وضرورية للتطور والنمو الاجتماعى، حيث يُعتبر الفساد الإدارى كسلوك ينحرف عن الواجبات الرسمية لصالح مصالح شخصية. يرون الموظفون أن الفساد يمكن أن يكون ضرورياً لتطور واستمرارية المجتمعات، وعلى الرغم من عدم قبوله من الناحية الأخلاقية، إلا أنه يُعتبر وسيلة لتسهيل العمل وتسريعه في مجتمع صارم القوانين⁽²⁾.

ويرى الموظفون أن الفساد الإدارى يحدث عندما يتم التخلي عن قواعد العمل المعمول بها في الجهاز الإدارى. يؤدي هذا التخلي إلى تغيير سلوك العاملين في هذه الأجهزة، مما يؤدي في النهاية إلى ظهور بعض أشكال الفساد الإدارى لتعويض أو تصحيح القصور في بعض القواعد المهنية.

وبناءً على ذلك، يظهر الفساد الإدارى بوضوح عندما يتجاوز الموظفون حدود القواعد والإجراءات المعتمدة في النظام الإدارى. يتلقى هؤلاء الموظفون الذين ينحرفون عن هذه القواعد والإجراءات اغراءات من جهات أخرى، وبالتالي فإن هذا النهج الوظيفي يمكن قياسه بسهولة، ويمكن التحقق منه بسهولة أكبر من النهج القيمى. يعتقد أنصار هذه النظرية أن الفساد الإدارى هو ظاهرة طبيعية ترافق النمو والتطور، وتأخذ شكل نظامى مؤسسى يهدف إلى البقاء والاستمرار مع تقدم المجتمع. وعلى الرغم من عدم قبول الفساد من الناحية الأخلاقية، إلا أنه يعتبر وسيلة لتسهيل الأعمال وتسريع إنجازها في مجتمع صارم ومحافظ، ومن أهم الانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية نذكر ما يلي⁽³⁾:

- 1) يمكن أن يكون السبب الرئيسى لظاهرة الفساد الإدارى ليس قصور ونواقص في قواعد العمل الملتزمة في الأجهزة الإدارية، ولكنه قد يكون ناتجاً عن أسباب أخرى مثل الجوانب القيمية.
- 2) تبرير الفساد الإدارى بتسريع الإجراءات والتخلص من هدر الوقت ليس مبرراً واقعياً، حيث يمكن للاحترام الصارم لقواعد العمل والالتزام بالضوابط المحددة أن يؤدي إلى إنجاز الأعمال بفعالية دون أي تأخير.

¹عاصم الأعرجي، نظريات التطوير والتنمية الإدارية، بغداد، مطبعة التعليم العالى، 1988، ص 10.

² نفس المرجع، ص، ص 12، 14.

³علي بقشيش، مرجع سبق ذكره، ص 30.

(3) ليس من الضرورة أن يكون حدوث ظاهرة الفساد الإداري مرتبطاً فقط بخوافز غير مشروعة تقدم من قبل أطراف أخرى، بل قد يكون السبب في حدوثها اندفاعات ذاتية للموظفين لصالحهم⁽¹⁾.

3- نظرية ما بعد الوظيفيين : ظهرت هذه النظرية لتوضيح مفهوم الفساد الإداري بسبب الانتقادات التي وجهت للنظرية القيمية، يؤكد معظم المؤلفين والمنظرين في هذه النظرية أن الفساد الإداري هو "السلوك الذي ينحرف عن الواجبات الرسمية لصالح مصالح شخصية مثل الرغبة في الحصول على مكاسب مالية أو اجتماعية، أو ارتكاب مخالفات قانونية لأسباب شخصية"، يتماشى هذا التعريف مع تعريف بعض الباحثين للفساد الإداري كونه حالة يتلقى فيها الموظف مكافآت غير قانونية، سواء كانت مادية أو غير مادية، للقيام بأعمال تضر بالمصلحة العامة. وبناءً على ذلك، فإن هذه النظرية وضعت أسساً يمكن قياسها إلى حد ما، ويمكن التحقق منها بشكل أسهل من النظرية القيمية⁽²⁾، وتظهر الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الفساد الإداري بوضوح وفقاً لهذه النظرية من خلال ممارسة سلوكيات منحرفة تتجاوز تماماً قواعد العمل وإجراءاته المعتمدة في النظام الإداري. يحدث ذلك نتيجة لتلقي الموظفين المسؤولين عن تنفيذ تلك القواعد والإجراءات رشاً أو تحصيل مكاسب غير مشروعة من قبل جهات أو أطراف أخرى. وعلى الرغم من الإيجابيات التي تتضمنها هذه النظرية، إلا أنها تحمل بعض السلبيات ومن أهمها:

- قد يكون الفساد الإداري ناتجاً عن اندفاعات ذاتية لدى الموظفين تكون لصالحهم، وليس بالضرورة أن يكون مرتبطاً بخوافز غير مشروعة تقدم من قبل أطراف أخرى..

-- يمكن أن تكون ظاهرة الفساد الإداري ناتجة ليس فقط عن قصور ونواقص في قواعد العمل الملزمة في الأجهزة الإدارية، ولكن قد تكون بسبب جوانب قيمية أخرى، وعلى الرغم من ذلك، فإن المنهج السابق لم يكن خالياً من الهفوات⁽³⁾.

ووفقاً لهذه المدرسة، يُعتبر الفساد الإداري نتيجة للاتجاهات والأنماط السلوكية الجذرية ليس فقط في هياكل الموظفين، ولكن أيضاً في المجتمع بأسره، وفي النمط الحضاري، وفي قلوب وعقول الموظفين والمواطنين على حد سواء⁽⁴⁾.

ثالثاً/أنواع الفساد: هناك عدة أنواع من الفساد يمكن إجمالها فيما يلي:

1/الفساد من حيث الحجم:

1-1) الفساد الصغير (Minor Corruption): الفساد الذي يتعلق بأداء الوظائف والخدمات الروتينية يظهر بين الموظفين في القطاعات المختلفة، ويمارس من قبل فرد واحد دون التنسيق مع الآخرين، يعتمد هذا النوع من

¹ نفس المرجع، ص 30.

² عبد الله بن عبد الكريم السالم، الفساد في الدول النامية، مجلة البحوث الإدارية، مصر، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية مركز البحوث والمعلومات،

العدد 2003، السنة الحادية والعشرون، ص 304 .

³ عاصم الأعرجي، مرجع سبق ذكره، ص 1.

⁴ علي بقشيش، مرجع سبق ذكره، ص 31.

الفساد على الحاجة الاقتصادية (المادية)، مثل الرشوة التي يتورط فيها مسؤولون في دوائر مثل الهجرة والجمارك والشرطة، والتي تهدف عادة إلى تسريع إجراءات روتينية، بعض الإدارات الحكومية مثل الضرائب والتسجيل العقاري والبلديات قد تكون أيضاً عرضة لهذا النوع من الفساد.⁽¹⁾

1-2) الفساد الكبير: (Gross Corruption): إن الفساد الذي يمارسه كبار المسؤولين مثل رؤساء الدول والحكومات والوزراء وغيرهم من القادة يهدف إلى تحقيق مصالحهم المادية والاجتماعية الكبيرة، ولا يقتصر على رشاوى صغيرة فحسب، يُعتبر هذا النوع من الفساد الإداري والمالي من أخطر أنواع الفساد، حيث يشمل صفقات كبيرة في مجال المقاولات وتجارة الأسلحة، ويتسبب في تكبد الدولة خسائر مالية هائلة، يمكن أن يحدث الفساد الكبير على المستويين السياسي والبيروقراطي، وقد يكون الفساد السياسي مستقلاً عن الفساد البيروقراطي أو يكون هناك تداخل وتشابك بينهما، يرتبط الفساد السياسي بتفاصيل قوانين الانتخابات وتمويل الحملات الانتخابية، ويتداخل مع تعيين حملة المناصب الإدارية العليا (الإدارية والسياسية) وعضوية مجالس إدارة الشركات في قطاع الأعمال، والأنشطة التجارية والمالية الأخرى.⁽²⁾

2) أنواع الفساد من ناحية الانتشار:

1-2) فساد دولي: ينتشر هذا النوع من الفساد على نطاق عالمي، يتجاوز حدود الدول ويمتد حتى بين القارات في ظل عملية العولمة وفتح الحدود بين الدول. يتم تنفيذه ضمن نظام الاقتصاد الحر، ويظهر بأشكال متنوعة مثل الرشاوى والمدفوعات غير المشروعة في مجال التجارة والمساعدات الأجنبية وتدفقات الاستثمار بين الدول. كما يمكن أن يظهر في شكل مزايا تفضيلية في فرص التجارة أو التحيز لصالح اقتراحات استثمارية معينة، أو حتى بابتعاد بعض العملات عن نطاق المعاملات الدولية.⁽³⁾

2-2) فساد محلي: وهو الذي ينتشر في البلد الواحد ولا يقتصر على صغار الموظفين والأفراد ذوي المناصب الصغيرة في المجتمع، بل يشمل أيضاً أولئك الذين لا يتورطون في مخالفاتهم مع شركات أجنبية تابعة لدول أخرى.⁽⁴⁾

3-أنواع الفساد من حيث نوع القطاع:

يقسم الباحثون في الشؤون الاقتصادية الفساد إلى قسمين هما:

1-3) فساد القطاع العام: لقد وجد قطاع الدولة للحفاظ على استمراريته، ويعتمد استمراره على أدائه وفعاليتها، وتحقيق الأهداف التي تم إنشاؤها من أجل خدمة المجتمع وأفراده. ومع ذلك، لا يزال الفساد يسود مؤسسات الدولة،

¹ نصير سمارة : التسيب البيروقراطي في الإدارات الحكومية الجزائرية، رسالة ماجستير، فرع التنظيم قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2002، ص 23.

² نفس المرجع، ص 25.

³ عبد الله بن عبد الكريم السالم، مرجع سبق ذكره، ص 330.

⁴ نصير سمارة، مرجع نفسه، ص 25.

حتى أن الأشخاص الذين يتولون السلطة يعانون من هذه الظاهرة، وهذا واضح في خطاباتهم وتصريحاتهم التي تدعو إلى الإصلاح ومكافحة الفساد. يبدو أن القطاع العام يعتبر بيئة ملائمة للاختلالات الإدارية والاختلاسات المالية، حيث يفتقر إلى الحافز الفردي والمصلحة الشخصية للمسؤولين الاقتصاديين، وبالتالي يتم تعويض ذلك دائماً من خلال استغلال الموارد العامة لصالح الأفراد وتحويل مناصبهم الوظيفية لتحقيق أهداف غير مرتبطة بالمصلحة العامة للمؤسسة أو الشركة⁽¹⁾.

3-2) فساد القطاع الخاص: أفاد تقرير منظمة الشفافية العالمية بأن الشركات الأمريكية تتصدر قائمة الشركات التي تمارس أعمالاً غير مشروعة، تليها الشركات الفرنسية والصينية والألمانية. وأشار التقرير إلى وجود جيش كبير من الموظفين في أكثر من 136 دولة يتلقون رواتب منتظمة مقابل تقديم خدمات لتلك الشركات، حيث يتصدر هؤلاء الضباط الكبار في الجيش والشرطة والمسؤولين السياسيين قائمة الاستفادة من هذه الأنشطة، وكشف التقرير عن تقديم الشركات الأمريكية مبالغ تصل إلى 30 مليار دولار لتسهيل توقيع أكثر من 60 عقد في الخارج، بينما أشار تقرير خاص لصندوق النقد الدولي إلى عودة نسبة كبيرة من الأموال التي قرضتها البنوك الأمريكية للدول النامية إلى الولايات المتحدة وسويسرا، وتودع في حسابات شخصية لمسؤولين من تلك الدول، بالإضافة إلى الإسراف الكبير في استخدام واستغلال هذه الأموال⁽²⁾.

رابعاً: أسباب الفساد الإداري.

الفساد هذه الظاهرة التي استقطبت اهتمام العالم بسبب الانعكاسات السلبية التي ترتبت عنها والتي أثرت على مستوى التنمية. يرى البعض أن الفساد والحكم الرديء يمثلان وجهان لعملة واحدة⁽³⁾.

تفشي هذه الظاهرة المقيتة يؤدي إلى آثار مدمرة ونتائج سلبية تطال جميع جوانب حياة الناس، فهي تسبب هدرًا في الأموال والثروات والوقت والطاقة، وتعرق أداء المسؤولين وإنجاز الوظائف والخدمات، وبالتالي تشكل نظاماً يسبب تخريباً وإفساداً يعيق عملية البناء والتقدم في المجتمع، وليس هذا فقط، بل تؤثر هذه الظاهرة على المستوى الاقتصادي والمالي والسياسي والاجتماعي والثقافي، بالإضافة إلى تأثيرها على مؤسسات ودوائر الخدمات العامة التي ترتبط بشكل مباشر بحياة الناس..

تعود أسباب الفساد إلى انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية، وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرباة، وعدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي، وطيغان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، مما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة،

¹ نصير سمارة، مرجع سبق ذكره، ص 25.

² عبد الله بن عبد الكريم السالم، المرجع السابق، ص 330.

³ بلخير آسيا، إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي - بين النظرية والتطبيق - (الجزائر نموذجاً: 2000 / 2007)، رسالة ماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2009، ص 145.

كما أن ضعف الجهاز القضائي وانعدام استقلاليته ونزاهته بتشجيع الفساد، بالإضافة إلى ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتهما، ونقص الإرادة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد من خلال عدم اتخاذ إجراءات وقائية أو عقابية جادة ضد الفاسدين بسبب تورط بعضهم في الفساد، وهناك أيضاً تقصير في تطبيق القوانين واللوائح الخاصة بمكافحة الفساد، وعدم وجود آليات فعالة لمحاسبة المسؤولين عن الفساد، بالإضافة إلى ضعف النظام القضائي وتأثره بالفساد، مما يجعل من الصعب محاسبة المتورطين في الفساد وتقديمهم للعدالة، كل هذه العوامل تسهم في تفشي الفساد وتعطيل دور المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في مكافحته⁽¹⁾:

- 1- **أسباب حضرية:** تشير هذه الأسباب إلى وجود اختلاف بين القيم الحضرية التي يتبناها المجتمع وبين القيم والقواعد الرسمية المعتمدة في أجهزة الدولة الإدارية..
- 2- **أسباب هيكلية:** تشير إلى وجود هياكل قديمة لأجهزة الدولة لم تتغير على الرغم من تغير قيم وطموحات الأفراد. وهذا يؤدي إلى وجود فجوات بين الجانبين، وتتجسم هذه الفجوات في عجز الأجهزة الإدارية عن الاستجابة لمتطلبات الأفراد، وبالتالي يلجأ بعض العاملين إلى تجاوز قيود الأجهزة الإدارية، وهذا يعتبر فساداً.
- 3- **أسباب قيمية:** تشير إلى أن الفساد الإداري قد يحدث نتيجة لانحياز القيم الشخصية للفرد أو الأفراد، وعدم وجود بديل حقيقي يحكم السلوكيات ويوجهها.
- 4- **أسباب سياسية:** تُعد هذه الأسباب من العوامل الرئيسية للفساد، وخاصة في الدول النامية التي تشهد انتشاراً واسعاً لحالات الفساد الكبيرة، ويمكن تحديد أهم هذه الأسباب:

 - تعدد عدم الاستقرار السياسي والتفرد بالسلطة من العوامل التي تسهم في زيادة حالات الفساد الإداري، ويعتبر مسؤولو الحزب الواحد من أبرز المتورطين في هذه الحالات.
 - عدم احترام الدستور يؤدي إلى ضياع الحقوق وإهدار الكرامات، وتقليل المسائلة وضعف الولاء والانتماء للوطن، مما يزيد من حالات الفساد ويجعل المصلحة الشخصية تغلب على المصلحة العامة.
 - عسكرة المجتمع وهذا ما يظهر تأثيره على المجتمع بوضوح في البلدان التي يديرها الجيش ويسيطر على حياتها.
 - التحكم الحكومي في وسائل الإعلام وتوجيهها.
 - تراجع قوة منظمات المجتمع المدني بجميع أشكالها، بالرغم من أنها تُعتبر أداة رقابية فعالة في الدول المتقدمة.
 - ضعف الإرادة لدى القيادة السياسية في مكافحة الفساد يعود إلى انضمامها إلى بعض الأطراف المتورطة في الفساد أو التستر عليه.
 - توفر الحصانة لدى كبار الموظفين حماية تحميهم من التحقيق والمساءلة.
 - عدم توفر أجهزة مستقلة لمكافحة الفساد الإداري.

¹هودي جمال الدين، "الفساد الإداري أسبابه - أنواعه وأشكاله - وآثاره"، تم تصفح هذا الموقع في 02 / 11 / 2019 على الساعة 17:12،

نقلا من الموقع الإلكتروني: <https://kitabab.com/2015/02/20>

5- أسباب اجتماعية وثقافية: لا تعمل الأجهزة الإدارية للدولة في فراغ، بل تتأثر بالبيئة الاجتماعية المحيطة بها والتي تؤثر على العاملين فيها، يمكن توضيح الأسباب الاجتماعية لهذا التأثير بما يلي:

- القيم المنحرفة المسيطرة في المجتمع.
 - انتشار ظاهرة الفساد في المجتمع.
 - تعفن الحركة الاجتماعية وتصلب العقول.
 - سيادة وتسلط الخوف من كل ما هو جديد.
 - زيادة عدد السكان وندرة الموارد.
 - التمسك بالقيم العشائرية والقبلية السلبية.
 - التعصب الديني والطائفي.
 - تسبب انتشار ظاهرة الترف والبدخ بين فئات محددة من المجتمع في تغير القيم والعادات الاجتماعية.
- أما الأسباب الثقافية فيمكن حصرها بما يأتي:
- العادات والتقاليد الشائعة.
 - الدور الهام للثقافة والإعلام سواء في بناء القيم الثقافية، أو بدمها.
 - دور المؤسسات التعليمية والتربوية.
 - دور المؤسسة الدينية .

6- أسباب اقتصادية: قد تسبب السياسة الاقتصادية المرتجلة للدولة والأزمات الاقتصادية الناجمة عن الحروب والكوارث، أو عدم وجود دراسة جدوى وتدني دخل الفرد، وارتفاع تكاليف المعيشة، أو سوء التخطيط في تشجيع الفساد بجميع أشكاله، كما توجد هناك عدة عوامل اقتصادية تساهم في حدوث الفساد الإداري:

- التدخل الكبير للدولة في السوق وتعطيل آلياته.
- فشل نظم الرقابة الاقتصادية في تحقيق النتائج المرجوة.
- تفوق الدولة سيطرتها على الاقتصاد أو استحواذها على عدد من المؤسسات..
- تدهور الظروف المعيشية للعاملين.
- البطالة وانتشارها.
- تدني وانخفاض الأجور وضعف المرتبات.
- انخفاض قيمة العملة وتدهورها نتيجة للتضخم.
- قلة فرص الاستثمار والتهافت الكبير على شراء الوظائف.

7- أسباب إدارية وتنظيمية: من بين الأسباب الإدارية والتنظيمية الرئيسية التي تسهم في حدوث الفساد الإداري:

- يعود غياب الثقافة التنظيمية القوية والمتماسكة إلى عدم التزام عالٍ وعدم التحلي بالأخلاقيات السامية.
 - تزايد حجم المنظمة يؤدي إلى زيادة الترهل الإداري والبطالة والبيروقراطية، وهذه المشكلات تكون أكثر وضوحًا في الإدارات الحكومية.
 - ضعف الرقابة النظامية يجعل الممارسات الفاسدة تصبح شيئًا عاديًا يمر دون محاسبة.
 - معاناة المواطن من كثرة المستندات وعدم وضوحها.⁽¹⁾
 - عدم أداء العمل بالاستمرار في بالتغيب واستفحال ظاهرة التسبب داخل المنظمة.
 - عدم أداء العامل لعمله بدقة وتفان وإخلاص.
 - عدم الامتثال للأوامر والتعليمات التي يصدرها رؤساء العمل.
 - الكشف عن أسرار العمل التي تؤثر سلبًا على تحقيق أهداف المصلحة العامة.
 - غياب روح التعاون بين الزملاء في العمل، من أجل تحقيق أهداف المنظمة.
- 8- أسباب قانونية وتشريعية:** ويمكن تلخيصها فيما يلي :

- أ- إهمال القانون في المناطق المعرضة للفساد يزيد من انتشار الفاسدين بشكل كبير، ويسبب تأخر العمليات القضائية في بعض البلدان، مما يعرقل سير العدالة.
- ب- نظرًا لضعف القوانين التشريعية، يصعب الحد من جريمة الفساد الإداري والمالي بسبب تورط بعض الفاسدين في الهيئات العليا. وهذا يؤدي إلى عدم وجود خوف لدى الموظفين من العقوبات التي يمكن فرضها عليهم.
- 9- أسباب متعلقة بالمجالس المحلية المنتخبة:** كما تم شرحه في العناصر السابقة، تؤدي البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية إلى تشجيع المسؤول والمواطن على الانخراط في الممارسات الفاسدة. ومع ذلك، هناك عوامل أخرى تشجع الفساد على المستوى المحلي، وأهمها:
- تعقيد وتعدد وضخامة اختصاصات المسؤولين المحليين.
 - يتاح لجميع المواطنين الجزائريين فرصة الترشح لعضوية المجالس المحلية المنتخبة، وذلك بموجب الدستور والقانون العضوي للانتخابات. ويتمتع المواطنون بحق الترشح دون وجود أي شروط تتعلق بمعرفتهم بقواعد التسيير والنظم المتبعة..
 - نقص تجربة المنتخبين المحليين في الجزائر، حيث يوجد من بين 1541 بلدية، 62 رئيس بلدية تم انتخابه للمرة الثانية على التوالي و256 منهم يشغلون المنصب لعهدا ثانية غير متتالية.
 - قلة الرقابة السياسية للأحزاب السياسية للمنتخبين المحليين الذين ينتمون إليها.

¹ نور طاهر الأقرع، "استراتيجيات مواجهة الفساد المالي والإداري"، جامعة عبد المالك السعدي - كلية الحقوق - تخصص العلوم الإدارية- طنجة، تم تصفح هذا الموقع في 01/11/2019 على الساعة 08:09، نقلا من الموقع الإلكتروني:

www.aman-palestine.org/ar/media-center/1601.html

- يعاني المنتخبون المحليون من ضعف في مستوى التعليم، حيث أن 39% فقط منهم يحملون مستوى تعليمي عالي. وهذا الأمر يجعلهم عرضة للانخراط في قضايا الفساد نتيجة لجهلهم بالقوانين المنظمة.
- ضعف أجور المنتخبين المحليين مقارنة بضخامة المبالغ المالية التي يشرفون على إنفاقها.
- غياب الحماية القانونية يجعل المنتخبين المحليين يطالبون بحصانة قانونية مماثلة لتلك التي يتمتع بها أعضاء البرلمان، والتي تحميهم وتمكنهم من مواجهة شبكات الإجرام المنظمة⁽¹⁾.

يمكن استنتاج أن أسباب الفساد الإداري متنوعة ومتنوعة من شخص لآخر ومن منظمة لأخرى، وتحدد الظروف والعوامل التي تسهم في ظهور الفساد، بالإضافة إلى ذلك، قد تكون الأسباب خليطاً من جميع هذه العوامل المذكورة سابقاً.⁽²⁾

المحور الثاني: مظاهر الفساد وأثاره وطرق معالجته.

أولاً /مظاهر الفساد: هناك العديد من مظاهر الفساد التي يمكننا تلخيصها على النحو التالي:

- 1- **الجانب السياسي:** يتجلى هذا الفساد في الحكم الشمولي الفاسد، وانعدام الديمقراطية والمشاركة وفساد الحكام وسيطرة نظام الحكم على الاقتصاد وانتشار المحسوبية.
 - 2- **الجانب المالي:** يتجلى في السلوكيات المالية غير الأخلاقية وعدم الامتثال للقوانين والأنظمة المالية التي تنظم العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، بالإضافة إلى انتهاك تعليمات الرقابة المالية. تتمثل أشكال الفساد المالي في الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي والتحيز في عمليات التعيين وتوزيع المناصب الوظيفية.
 - 3- **الجانب الإداري:** هذا الفساد يظهر في الانحرافات الإدارية والوظيفية والتنظيمية التي يرتكبها الموظفون العاملون في القطاع العام. تتمثل مظاهر الفساد الإداري في التقصير وعدم الالتزام بالوقت وضياعه في أمور غير مرتبطة بالعمل، بالإضافة إلى عدم تحمل المسؤولية وكشف أسرار العمل وغيرها من السلوكيات السلبية.
 - 4- **الجانب الأخلاقي:** تتمثل في السلوكيات والأخلاقيات الخاطئة التي يقوم بها موظفو الحكومة، مثل استغلال السلطة لتحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة وتفضيل الأشخاص بناءً على علاقاتهم بدلاً من الكفاءة والكفاءة عند تعيينهم.⁽³⁾
- ثانياً/ آثار الفساد الإداري:** الفساد يسبب آثار خطيرة ومدمرة للاقتصاد والمجتمع، ويصعب السيطرة عليه بسهولة. يمكن تحديد الآثار الناتجة عن الفساد كالتالي:⁽¹⁾

¹ خروفي بلال، الحكومة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية : دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011 - 2012، ص، ص 105، 106.

² حمودي جمال الدين، "الفساد الإداري أسبابه - أنواعه - وأشكاله - وآثاره"، من الموقع الإلكتروني مرجع سبق ذكره.

³ عباس حميد التميمي، آليات الحكومة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة، تم تصفح هذا الموقع في 01 / 11 / 2019

على الساعة 21:09، نقلا من الموقع الإلكتروني: <https://www.mobt3ath.com>

1- الآثار العامة: يتسبب الفساد الإداري في تشويه الدور الموجه للحكومة، حيث يؤثر سلباً على مصداقية وصورة الحكومة في نظر الجمهور، فالحكومة تعتبر نموذجاً يجب الاقتداء به في احترام القانون، وتساهم في وضعه وتعتبر مؤسساتها نموذجاً في تصرفاتها وأخلاقياتها للمؤسسات الخاصة. ويتعرض كل ذلك للتقويض والتأثر بالفساد عندما يتم اتهام الحكومة ومؤسساتها بالفساد.

2- الآثار السياسية: الفساد يؤثر سلباً على استقرار النظام السياسي وسمعته، ويقيد قدرته على التوجه الديمقراطي واحترام حقوق المواطنين، وخاصة حقهم في المساواة وتكافؤ الفرص، كما يقلل من شفافية النظام وانفتاحه، ويضعف دور المؤسسات، ويعزز الاستبداد والحكومات الاستبدادية والأنظمة الشمولية والمؤسسات الجامدة، ويعرقل تعزيز المشاركة السياسية بسبب عدم الثقة في الحكومة والنظام السياسي وغياب أجهزة الرقابة والمساءلة. كما يضرب في جوهر فكرة المواطنة والعقد الاجتماعي الذي يفرض على السلطة واجب ضمان مجموعة من الحقوق الأساسية للمواطن وضمان الأمن الاجتماعي⁽²⁾، يمكن أن نتبين بوضوح أن العديد من الاضطرابات السياسية في الدول تنجم عن انتشار الفساد بين الطبقات الحاكمة.⁽³⁾

3- الآثار الاقتصادية: تأثير الممارسات المنحرفة على الجانب الاقتصادي يكون كبيراً بشكل خاص على المدى البعيد، كما يؤدي الفساد إلى تدهور كفاءة الاقتصاد بسبب تأثيره على توزيع الدخل والإنتاج والاستهلاك. يتسبب الفساد في تكبد تكاليف كبيرة نتيجة لهدر المال العام، ويعيق إنشاء بيئة تنافسية حرة التي تجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. كما يزيد من معدلات البطالة والفقر، مما يؤدي إلى تفاقم الآثار السلبية على المجتمع ويعيق التنمية الاقتصادية.⁽⁴⁾

4- الآثار القانونية: يتسبب الفساد الإداري في ضعف القانون وتقويض هيئته ودوره المنظم والتوجيهي في تنظيم سلوك الموظفين في القطاع العام. وبالتالي، يؤدي انتشار الفساد إلى تضرر القوانين والسلطات الأساسية المسؤولة عن التشريع وأجهزة المقاضاة والعدالة،⁽⁵⁾ كذلك من آثارها:

- أ- تثير القوانين التعسفية الحيرة والإرباك، وتدفع الأفراد إلى تجاوزها واللجوء إلى الحيل والتلاعب بها.
- ب- تغيير القوانين ليس لتحسين خدمة الناس، بل لصالح أفراد معينين وشخصيات سياسية بارزة.

¹ سامر مؤيد، "نحو استراتيجية فاعلة لمكافحة الفساد في العراق" كلية القانون .جامعة كربلاء، تم تصفح هذا الموقع في 01 / 11 / 2019 على الساعة 14:20، نقلا من الموقع الالكتروني : <http://saotaliassar.org/Frei%20Kitabat/ArabicWriter/D-SamerHuaed01.htm>

² يرقى حسين، جوال محمد السعيد، نحو تفعيل دور الإدارة المحلية في مكافحة الفساد وتحقيق الشفافية، مداخلة مقدمة إلى الوطني الخامس حول: « تحديات الجماعات المحلية وتطوير أساليب تمويلها » المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس . المدية. أيام: 11/10 مارس 2010 ص ص 3،4 .

³ نجم عبود نجم، أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص 360.

⁴ يرقى حسين، جوال محمد السعيد، مرجع نفسه.

⁵ نجم عبود نجم، مرجع نفسه، ص 361.

ج - تتضمن القوانين تفسيرات كثيرة وتشوب بعض نصوصها بالغموض، مما يسمح بتأويلها وفقاً للمصلحة المراد تحقيقها من خلالها لتبرير مواقف معينة.

د- يعاني الجهاز القضائي والقانوني من ضعف وعدم وجود الكفاءات النزيهة.

5- الآثار الإدارية: يؤدي الفساد الإداري إلى عدم تعيين الشخص المناسب في المكان المناسب، مما يؤدي إلى طرد الموظفين الأكفاء من الجهاز الإداري. يسيطر الوساطة والرشاوى والمحاباة، ويتم تجاهل معايير الكفاءة والجدارة في عمليات التعيين والترقية⁽¹⁾، تتعلق هذه المخالفات بسلوكيات الموظفين العاممين أثناء أداء واجباتهم في إطار القوانين واللوائح، والقيم الشخصية التي لا تساهم في تحسين النظام القانوني والتشريعي. بدلاً من العمل على سد الثغرات وتطوير القوانين، يستغل بعضهم هذه الفجوات لتحقيق مصالحهم الشخصية بدلاً من التأثير على صانعي القرار لإجراء التحديثات اللازمة بانتظام.

6- الآثار الأخلاقية: الفساد ليس مشكلة إدارية فحسب، بل هو أيضاً مشكلة أخلاقية. إنه انحراف عن القيم والمعايير الأخلاقية، وعندما يصبح متفشياً، يؤسس نظاماً قيمياً منحرفاً، ليس فقط يهدد ثقافة الحكومة، بل يهدد أيضاً ثقافة المجتمع، يؤدي الفساد إلى تفكك القيم الأخلاقية، وانتشار الإحباط والحقن الاجتماعي، ويزيد من التعصب والتطرف كرد فعل على انخيار القيم وعدم توفر المساواة في الفرص، يتبع ذلك زيادة في معدلات الجريمة والآفات الاجتماعية الأخرى نتيجة للفقر الناجم عنه⁽²⁾، يتعلق الموضوع بالسلوك الأخلاقي والسلوكي للموظف الشخصي، والذي يشمل السلوك غير المقبول في مكان العمل، مثل القيام بأعمال غير لائقة أو القيام بأعمال أخرى خارج العمل دون إذن من الإدارة، أو استغلال السلطة لتحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة، أو ممارسة التحيز الاجتماعي المعروف بـ "المحاباة الشخصية" دون النظر إلى الكفاءة والجدارة.

7- الآثار الاجتماعية: تأثير الفساد الإداري في المؤسسات الحكومية يعوق التنمية الاقتصادية وبرامجها، كما يؤثر سلباً على المساواة والعدالة الاجتماعية. يجعل المجتمع يشبه الغابة، حيث يستغل الأقوياء الضعفاء وتسود القيم المادية والفساد الأخلاقي، يؤدي إلى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع، وظهور التعصب والتطرف في الآراء وانتشار الجريمة كرد فعل لانخيار القيم وعدم تكافؤ الفرص، فغالبا ما يكون الإيمان بالقيم الاجتماعية عائقاً في بناء الأنظمة والأجهزة الإدارية المتطورة، مثل الولاء للعشيرة والطائفة وضعف الولاء للوطن، كل ذلك يؤدي إلى ممارسات غير عادلة وغير أخلاقية مثل: المحاباة في إنجاز الأعمال والتفرقة في تقديم الخدمة

¹ عبد الله العكايلة، "الرقابة الإدارية ودورها في مكافحة جريمة الرشوة"، مقال منشور في مؤلف بعنوان: الرشوة وخطورتها على المجتمع، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1998، ص ص 82، 83.

² يرقى حسين، جوال محمد السعيد، نحو تفعيل دور الإدارة المحلية في مكافحة الفساد وتحقيق الشفافية، مرجع سابق.

للأفراد في المجتمع بعدم المساواة الاجتماعية، ومن المعروف أن عدم المساواة الاجتماعية هي سمة بارزة في مجتمعات العالم الثالث، وتنشأ بطبيعتها من التخلف الثقافي وتدني مستوى التعليم⁽¹⁾.

8- **الآثار الدولية:** أصبح الفساد ذو طابع دولي ليس فقط بسبب تأثير الشركات المتعددة الجنسيات التي تعاني من الفساد على مستوى عالمي، ولكن أيضًا بسبب تأثير المسؤولين الحكوميين المتورطين في الفساد الذي يتجاوز حدود الوطن، ويعتبر هذا النوع من الفساد متشابكاً ومعقدًا، حيث يؤثر على الكيانات الاقتصادية والسياسية على نطاق واسع. يتم تحقيق هذا الفساد من خلال استغلال العولمة وفتح الحدود والمعابر بين الدول، وتحت مظلة ونظام الاقتصاد الحر. ترتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة بالكيان السياسي أو قيادتها، ويتم استغلال هذه العلاقة لتحقيق منافع اقتصادية ذات فائدة شخصية. يصعب الفصل بين الجوانب السياسية والاقتصادية في هذا النوع من الفساد، مما يؤدي إلى تعقيد الوضع وتكامل الكيانات الاقتصادية والاقتصاديات على نطاق واسع. ويعتبر هذا النوع من الفساد الأخطر بين أنواع الفساد⁽²⁾.

ثالثا/ طرق العلاج وسبل محاربة ظاهرة الفساد: لم تظل الحكومات مكتوفة الأيدي لمواجهة انتشار ظاهرة الفساد، بل بذلت جهودًا كبيرة لمكافحتها باستخدام كافة الوسائل المتاحة، ومن بين أهم هذه الوسائل التي يمكن الاستفادة منها في الوقاية من الفساد ومحاربتها، نجد ما يلي:

1- **الجانب الديني:** تهدف هذه الجهود إلى تعزيز قيم الدين وتعزيز الوعي الديني لدى المواطنين، وخاصة في المؤسسات التعليمية والمساجد، يجب أن يدرك المواطن أيضًا خطورة الفساد على حياته الشخصية وحياة أسرته والمجتمع والدولة بشكل عام. ومن خلال ذلك، يمكن للمواطن المساهمة في مكافحة الفساد.

2- **الجانب الثقافي:** تهدف لزيادة الوعي بمخاطر الفساد إلى تحقيقها من خلال المؤسسات التربوية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام، يجب أن تصبح مكافحة الفساد والوقاية منه ثقافة سائدة في المجتمع، ويجب توعية جميع فئات المجتمع بأن محاربة الفساد والوقاية منه مسؤولية الجميع. فأثر الفساد يمس الجميع، سواء كانوا فاسدين أم غير فاسدين، وبالتالي يجب على الجميع نشر ثقافة المشاركة في مكافحة الفساد والوقاية منه.

3- **الجانب السياسي:** إيجاد نظام يقوم على مبادئ الديمقراطية والتعددية والانفتاح، وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة تضمن وصول المنتخبين من الشعب إلى السلطة. هذا يساهم في بناء الثقة بين المسؤولين والمواطنين، ويعزز التسامح بينهما ويساهم في مكافحة الفساد بجميع أشكاله.

4- **الجانب الاقتصادي:** توفير فرص عمل وتوزيع الثروة بشكل عادل يمكن أن يساهم في القضاء على جميع المشاكل الاجتماعية المرتبطة بالفقر، وبالتالي يساهم في تقليل حدوث الفساد.

¹ بن زرقة ليلي، "الفساد الإداري والشفافية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة د يحي فارس بالمدينة الملتقى الوطني الرابع بعنوان: "تحديات الجماعات المحلية وتطوير أساليب تمويلها" يومي: 10 و11 مارس 2010 ص 06.

² نور طاهر الأقرع، استراتيجيات مواجهة الفساد المالي والإداري، مرجع سبق ذكره.

5- الجانب التشريعي: متابعة وتطوير القوانين والتشريعات لمواكبة التطور المستمر في جميع جوانب الحياة، والعمل على محاربة الفساد بكل شفافية، يجب وضع قوانين صارمة ضد الفساد وضمان تنفيذها بشكل فعال على الجناة، لخلق ردع قوي وتخفيف المجتمع على عدم الانخراط في أي أعمال فاسدة، يجب أن تكون هذه الجهود جزءاً من مساعيها المشتركة لمكافحة الفساد والحفاظ على نزاهة المجتمع.

6- الجانب القضائي: استقلالية الجهاز القضائي والتحلي بالنزاهة وإن يمارس دوره بمعزل عن الضغوط والتدخلات ويطبق القوانين المتصلة بالفساد بكل صرامة بغية خلق ثقافة ردعية في المجتمع.

7- الجانب الإداري: من خلال التمسك بأخلاقيات المهنة وتصميم برامج تدريبية تقيّد بها، ووضع قوانين لأخلاقيات المهنة في جميع المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية ... إلخ..

8- الجانب البشري: باختيار الموظفين بناءً على الكفاءة والجدارة والشفافية وليس بالواسطة والمحاملات، ويتم تحفيز المتقدمين للوظائف على العمل بجد واجتهاد، ويشجعهم على الاستفادة من قدراتهم ومهاراتهم في أداء واجباتهم بكفاءة.

9- الجانب الرقابي: تعزيز هذا الجانب يزيد من انضباط الموظف لعمله إلى أقصى حد ممكن، من خلال تفعيل دور الرقابة الداخلية والخارجية، والرقابة القبلية والبعدية على أداء الموظفين.

10- جانب المشاركة: وذلك يجعل القرارات تستند إلى الحوار والنقاش بين الرؤساء والمرؤوسين في جو تسوده الحرية والمسؤولية.

11- جانب الانتماء والولاء: ينبغي أن تكون رواتب الموظفين مرضية ومناسبة لضمان حياة كريمة، وذلك لتعزيز الولاء للشركة والانتماء للوطن. فالموظف يعمل وفق مبدأ العائدية، حيث يكون ولاؤه دائماً لمن يقدم له المزيد. لذا، يجب على المؤسسات والهيئات تشجيع وتحفيز موظفيها ليكون لديهم ولاء للشركة بشكل عام وليس لأفراد معينين.

الخاتمة:

من خلال ما سبق ذكره في هذه الورقة البحثية، نستنتج أن الفساد يعتبر ظاهرة معقدة ومركبة تتأثر بعدة عوامل، خطيرة النتائج وذلك لما تفرزه من أثار وخيمة على المجتمع. يؤثر الفساد بشكل كبير على جميع أجهزة الدولة ويعوق تقدمها وتطورها. بدلاً من تقديم الخدمات للمواطنين بشكل فعال، أصبح الفساد أحد العناوين الرئيسية لمعانائهم، لذلك يجب البحث عن استراتيجيات فعالة للقضاء على هذه المعضلة وتطوير آليات للكشف عن الفساد والحد من انتشاره، بوضع استراتيجيات لمكافحة بإنشاء أجهزة متخصصة لرصد ومحاصرة هذه الظاهرة

وعليه يمكننا تقديم بعض الاقتراحات التي قد تساهم في الحد من ظاهرة الفساد:

- الحرص على اختيار الموظف الكفاء، أي الذي يتمتع بالكفاءة في الأمانة والخلق والقدرة على تحمل أعباء العمل لذلك، تقوم بعض القطاعات بإجراء مقابلة مع الموظف المحتمل قبل التعيين، للتعرف على سلوكه وصلاحيته للعمل.

- العمل على توفير الوسائل اللازمة لتحقيق العدالة في معالجة قضايا الفساد، وتحديث النظام القضائي وتعزيزه وضمان استقلاليته وتعزيز نزاهته وحياديته.
- تبني مبدأ الفصل بين السلطات.
- يجب تفعيل دور أجهزة الرقابة ومنحها صلاحيات واسعة لأداء دورها بشكل كامل، وذلك من خلال دمج إجراءات الوقاية والملاحقة والضبط وإجراءات المنع والردع، ولتحقيق فعالية حقيقية لأجهزة الرقابة، يجب أن يتم تمكينها من درجة كافية من الاستقلالية المادية والبشرية عن السلطة التنفيذية، هذا سيمكنها من مساعدة أجهزة الإدارة العامة في تحسين الأداء وتعزيز الشفافية والحفاظ على المال العام.
- تعزيز جهاز العدالة بقوة واستقلالية تامة عن أي ضغوط، لكي يتمكن من محاربة الفساد ومعاقبة المفسدين.
- يجب إنشاء نظام معلومات متقدم يسمح بمراقبة التحركات المالية وتحديد مصدرها بشكل قانوني.
- تعزيز مبادئ الحكم الرشيد في إدارة جميع جوانب المجتمعات وتعزيز دور القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.
- تعزيز دور وسائل الإعلام ومنحها حرية كافية لأداء وظائفها بفعالية، حيث يعتبر دور الإعلام والصحافة في كشف الفساد في الجزائر أمراً لا يمكن تجاهله.
- تعد مكافحة الفساد أمراً أكثر تعقيداً من مجرد وجود قوانين رادعة. فهي تتطلب تشجيع وتعزيز دور جميع الفاعلين، بما في ذلك وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى تحسين النظام القانوني وتعزيز الرقابة والشفافية والمساءلة، يجب زيادة الوعي بأضرار الفساد من خلال حملات تعزيز القيم الأخلاقية وتفعيل دور السلطة القضائية وضمان استقلاليته، يجب أن يكون هدفنا هو تحقيق إصلاح شامل في جميع المجالات.
- وأخيراً، يمكننا أن نقول أن جوهر الفساد يكمن في فساد الإنسان، وبالتالي يجب أن نولي اهتماماً كبيراً لهذا الأمر من خلال تعزيز القيم الدينية عن طريق وسائل التنشئة الاجتماعية مثل الأسرة والمدرسة والمسجد والجامعة ووسائل الإعلام، كما يجب أن نهتم بالفرد العامل من خلال توفير أجر جيد يضمن له حياة كريمة ويحميه من الإغراءات.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: قائمة المصادر:

1-القوانين:

- 1- القانون رقم 06/01 المؤرخ في 21 محرم 1427هـ الموافق لـ 20 فيفري 2006 م، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

ثانياً: قائمة المراجع:

1-الكتب:

- 1- عاصم الأعرجي، نظريات التطوير والتنمية الإدارية. بغداد: مطبعة التعليم العالي، 1988.
- 2- نجم عبود نجم، أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال، عمان: الوراق للنشر والتوزيع، الأولى، 2006.

2- الرسائل العلمية:

أ- رسائل دكتوراه:

1. آل الشيخ خالد بن عبد الرحمن، " الفساد الإداري، أنماطه وأشكاله وسبل مكافحته : نحو بناء نموذج تنظيمي"، المملكة العربية السعودية: أطروحة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية"، كلية الدراسات العليا- قسم العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007.
2. بقشيش علي، إشكالية تأثير الفساد الإداري على برامج التنمية وتطبيق آليات الحكم في البلدان النامية مع الإشارة لحالة الجزائر. الجزائر: أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيم الإداري والسياسي، 2011/2012، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3.

ب- رسائل ماجستير:

- 1- آسيا بلخير، إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي - بين النظرية والتطبيق - (الجزائر نموذجا: 2000 / 2007). رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2009.
- 2- سمارة نصير، التسبب البيروقراطي في الإدارات الحكومية الجزائرية. رسالة ماجستير، فرع التنظيم قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2002.

3-المقالات العلمية:

- 1- محمد عبد الفضيل، "مفهوم الفساد ومعايير"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 309، نوفمبر 2004.
- 2- عبد الحليم بن مشري، " الفساد المالي مدخل مفاهيمي"، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركات التشريع"، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 05 جامعة محمد .خضر، بسكرة.
- 3- عبد الله العكايلة، "الرقابة الإدارية ودورها في مكافحة جريمة الرشوة"، مقال منشور في مؤلف بعنوان: الرشوة وخطورتها على المجتمع، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1998.
- 4- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم- مكتب السياسات الإنمائية، 1998.
- 5- عبد الله بن عبد الكريم السالم، الفساد في الدول النامية، مجلة البحوث الإدارية. مصر: أكاديمية السادات للعلوم الإدارية مركز البحوث والمعلومات، العدد 2003، السنة الحادية والعشرون.
- 6- Cheryl w-gray and Daniel Kaufmann, corruption & development ,finance & development , march1998,p3

4-المؤتمرات العلمية:

- 1- بن زرقة ليلي، "الفساد الإداري والشفافية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الدكتور يحي فارس، المدينة، الملتقى الوطني الرابع بعنوان: "تحديات الجماعات المحلية وتطوير أساليب تمويلها" يومي : 10 و11 مارس 2010.

2- يرقى حسين، جوال محمد السعيد، نحو تفعيل دور الإدارة المحلية في مكافحة الفساد وتحقيق الشفافية، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الخامس حول: « تحديات الجماعات المحلية وتطوير أساليب تمويلها » المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحيى فارس . المدينة. يومي: 11/10 مارس 2010.

5-المقالات على شبكة الإنترنت:

1- حمودي جمال الدين، "الفساد الإداري أسبابه - أنواعه وأشكاله - وآثاره"، تم تصفح هذا الموقع في 02 / 11 / 2019 على الساعة 12:17، نقلا من الموقع الإلكتروني: <https://kitabab.com/2015/02/20>

2- نور طاهر الأقرع، "استراتيجيات مواجهة الفساد المالي والإداري"، جامعة عبد المالك السعدي - كلية الحقوق - تخصص العلوم الإدارية- طنجة، تم تصفح هذا الموقع في 01 / 11 / 2019 على الساعة 08:09، نقلا من الموقع الإلكتروني: www.aman-palestine.org/ar/media-center/1601.html

3- عباس حميد التميمي، آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة، تم تصفح هذا الموقع في 01 / 11 / 2019 على الساعة 21:09، نقلا من الموقع الإلكتروني: <https://www.mobt3ath.com>

4- سامر مؤيد، " نحو استراتيجية فاعلة لمكافحة الفساد في العراق "كلية القانون .جامعة كربلاء، تم تصفح هذا الموقع في 01 / 11 / 2019 على الساعة 14:20، نقلا من الموقع الإلكتروني : <http://saotaliassar.org/Frei%20Kitabat/ArabicWriter/D-SamerHuaed01.htm>